

## النازحون في العراق : مساعدات إنسانية شحيحة و خيارات معدودة



## الملخص

لقد كان العراق موقعا لنزوح داخلي كبير لأكثر من عقد من الزمان. ومع ذلك، فقد زاد هذا النزوح بشكل كبير خلال العامين الماضيين مع تدهور الوضع الأمني في وسط وجنوب العراق. فقد دفع النزاع المسلح في بداية عام 2014 مئات الآلاف من الناس للنزوح الى خارج اثنتين من المدن الرئيسية في الانبار، وهما الفلوجة والرمادي الى المناطق المحيطة، وإلى المحافظات الأخرى. وبحلول نهاية هذا الصيف، عندما تولت حركة المقاومة الاسلامية المعروفة باسم ISIS (تنظيم الدولة في العراق والشام) على مناطق الموصل وسنجار في محافظة نينوى، وبلغ عدد النازحين الداخليين 1.7 مليون شخص.

اليوم، هناك 3.2 مليون نازح في العراق. يعيش هؤلاء في مساكن مستأجرة، وفي المباني التي لم يكتمل بناؤها، وفي المخيمات المؤقتة، وغالبا بدون الطعام الكافي أو الماء أو الرعاية الطبية، ويتساءلون متى يمكنهم العودة إلى ديارهم سالمين. من اجمالي الـ 3.2 مليون نازح، فإن 2.3 مليون منهم في وسط وجنوب العراق. ومع ذلك، فإن الاستجابة الإنسانية في تلك المنطقة من البلاد بدأت بالنمو الى حد كبير في الوقت الحالي. فهناك حاجة ملحة للحصول على صورة أكثر دقة وتفصيلا لمواقع واحتياجات النازحين، وذلك لتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى العديد من المواقع، وتوفير التمويل الكافي لإنجاز العمل. وبما ان الجهات الإنسانية العاملة لا تملك السيطرة على الوضع الأمني في البلاد، فإنها تحتاج إلى إمعان النظر في سبل توصيل المساعدات في ظل الظروف الأمنية الحالية.

## التوصيات

- على وكالات الأمم المتحدة وشركاءهم من المنظمات الدولية غير الحكومية تعزيز وجودهم فوراً في بغداد للتنسيق والتواصل بسهولة أكبر مع بعضهم البعض وايضا مع الحكومة العراقية.
- على الحكومة العراقية تحسين عملية اعادة تسجيل نظام التوزيع العام فوراً للنازحين داخليا حتى يتمكنوا من الاستمرار في تلقي الحصص الغذائية الشهرية في المواقع الجديدة.
- على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية العمل مع شركائهم لإيجاد طرق مبتكرة لتقديم المساعدات في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. وحيثما كان ذلك ممكنا، ويجب تبني النماذج الناجحة من الحالات المماثلة في مناطق أخرى وتطبيقها في العراق.
- يجب على حكومة الولايات المتحدة توسيع برامج إنسانية محددة لبناء القدرات للجماعات المحلية العراقية التي تقوم بتقديم المساعدة للنازحين.
- يجب على الحكومة الأمريكية ايجاد سبل لدعم المجموعات العراقية المحلية المتطوعة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك النظر في استخدام المنظمات الريادية لغرض التدريب والمتابعة.
- على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقديم التزام رسمي للحفاظ على مهنتها في العراق وإبقائها مفتوحة من أجل تحمل مسؤولية التدريب والمتابعة باعتبارها جزءا مستمرا من عملها في بناء المجتمع المدني في البلاد.

\* ينظر التقرير في السكان النازحين في وسط وجنوب العراق، ولا يشمل تحليلا لاستجابات اللاجئين.  
\* العبارة "وسط وجنوب العراق" في التقرير تشير إلى المنطقة خارج إقليم كردستان العراق ما لم يذكر خلاف ذلك.  
\* أسماء الأماكن في التقرير تشير إلى المحافظات وليس المدن (ما لم يذكر خلاف ذلك).

## نبذة خلفية

حالياً في العراق، يوجد هناك 2.3 مليون نازح داخليا في المحافظات الوسطى والجنوبية من البلاد ممن يصارعون للعيش بمساعدات إنسانية محدودة للغاية. وقد ركز الاهتمام والمساعدة في ظل الظروف الشاقة ومعاناة النازحين داخليا في العراق على مدى السنوات القليلة الماضية بشكل رئيسي على أولئك الموجودين في إقليم كردستان العراق (KRI)، وهي منطقة من البلاد تعتبر مستقرة، بحيث يمكن لمقدمي المساعدات العمل في كثير من الأحيان بأمان أكثر. ولكن العديد من النازحين خارج تلك المنطقة يعيشون في اماكن تشكل خطرا في السفر إليها أو تكون خارج حدود عمل وكالات المساعدة بسبب الوضع الأمني الذي لا يمكن التنبؤ به. ومن إحدى نتائج عدم تمكن هذه الجماعات الإنسانية من الحفاظ على تنسيق توزيع المعونات هو عدم معرفتهم بالاحتياجات الإنسانية المحددة لهؤلاء الموجودين في تلك المنطقة من البلاد.

في أغسطس من العام 2014، زار ممثلو اللجنة الدولية للاجئين (RI)، إقليم كردستان العراق (KRI) وشهدوا أعداد هائلة من النازحين ممن يعيشون في ملاجئ جماعية مؤقتة، ومخيمون في الحدائق العامة، وايضا في المباني المهجورة (انظر تقرير اللجنة الدولية للاجئين (RI) والمعنون بانتظار فصل الشتاء:النازحون العراقيون في إقليم كردستان العراق (KRI)). وبالأكيد بقدر ما هو الوضع الإنساني في المنطقة حرج، فإن معظم

الناس يعتقدون بأن الأمور في وسط وجنوب العراق هي أسوأ ولكن لا أحد يعرف على وجه اليقين، لأنه لا يمكن لأحد السفر الى هناك بسبب خطورة الطريق .

وفي نفس الوقت، فقد نقلت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية مراكز عملياتها الى خارج بغداد وإلى أربيل في إقليم كردستان العراق (KRI) هذا النقل خدم غرضاً عملياً وهو: ان الجماعات أرادت الاستفادة القصوى من تقديم الدعم في المناطق التي كانت لديهم إمكانية الوصول إليها والوصول إلى الغالبية العظمى من الناس الذين هم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية والذي يمكن لمقدمي المساعدات الوصول إليهم دون التعرض لخطر كبير في المحافظات الثلاث من إقليم كردستان العراق (KRI).

وكانت المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الناس في وسط وجنوب العراق أقل بكثير من تلك التي في إقليم كردستان العراق، ويعزو ذلك لسببين الأول سببه قلة المعلومات حول احتياجات الناس في تلك المناطق وكيفية إيصالها والسبب الآخر هو النزاع القائم جعله من المستحيل عملياً للمنظمات الإنسانية من في العمل في تلك المناطق . وكان التفاوض من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة في العراق والشام -ISIS يعتبر قضية حساسة دائماً : فالجهات المانحة والمنفذين على حد سواء لم ولا تريد أن تكون في موقف يتم اتهامها فيه بتأييد النزاع المسلح بشكل يظهرهم على ان لديهم اتصالات خاصة مع اي طرف . ومع ذلك، فقد أدى عدم الرغبة في التفاوض مع هذه الجماعات في صعوبة الوصول الى السكان المدنيين المستضعفين في أراضيهم.

في أغسطس 2015، سافر فريق اللجنة الدولية للاجئين (RI) الى بغداد، وبالتحديد الى محافظة الأنبار، ومحافظة بابل لتقييم احتياجات النازحين هناك، ومعرفة المزيد عن الاستجابة الإنسانية في وسط وجنوب العراق.

## النهج في العراق بأكمله

ورداً على تدهور الوضع (في العراق) ، فإن مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) اتفقت على تفعيل منظومة المستوى الثالث (L3) في 12 أغسطس من العام [2014] مشيراً إلى الروابط مع الأزمة السورية، وبالتركيز على منهج "كل العراق" وبمعرفة تامة بالقيود المفروضة على المنظمات الإنسانية ومدى محدودية عملهم . وعلى الرغم من استجابة الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات الإنسانية وبالتنسيق مع الحكومة العراقية وبأستخدام كل وسائل المساعدات الإنسانية ، تستمر الازمة بالتصاعد لتتجاوز قدرة السلطات الوطنية والمجتمع الدولي على الرد.

العراق: نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية  
( القضية الإنسانية الأولى )  
25 ايلول 2014

وأدى الترابط الظاهري مابين هجوم تنظيم الدولة في العراق والشام (ISIS) في سوريا : وهجوم تنظيم الدولة في العراق والشام (ISIS) في العراق إلى وجود ميل لمعالجة الأوضاع الإنسانية في البلدين كمشكلة واحدة يمكن أن-ربما ينبغي ايجاد - حل واحد لها .ولكن بعد عامين من نزوح واسع النطاق للمدنيين العراقيين وكانت المحصلة سنتين من عدم القدرة على الوصول الى غالبية الموجودين في وسط وجنوب العراق، فمن الواضح أن استراتيجية توفير المساعدات الإنسانية في ذلك الجزء من البلاد يجب أن يكون مصمم خصيصاً ومتناسب مع ما يحدث هناك . ومن المؤكد أن هناك أوجه تشابه بين احتياجات النازحين العراقيين والسوريين، وعدم قدرة العالم على الايفاء بها .ولكن الفرق الكبير بين السياقين هو حقيقة أن العراق لديه حكومة مركزية معترف بها دولياً، ولها نشاطات على الصعيد الدولي وبذلك تكون هي مسؤولة عن النازحين داخل حدودها. ولايبدو ان عملية وصول المساعدات عبر الحدود من الدول المجاورة لوسط وجنوب العراق وشيكا، لان الأوضاع السياسية والإنسانية لا يصلح المساعدات من جيران سوريا الى داخله لايمكن تطبيقها بالمثل ضمن الحدود العراقية.

في صيف عام 2014، لم يمض وقت طويل بعد ان قامت العديد من الوكالات الإنسانية والتي مقرها في بغداد بنقل أعداد كبيرة من موظفيها إلى أربيل بعد الهجوم تنظيم القاعدة في العراق والشام (ISIS) على الموصل، حيث صنفته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) العراق كأزمة من المستوى الثالث L3 . وهذا هو أعلى مستوى من مستويات الازمات الإنسانية ، ويهدف إلى تحريك موارد إضافية لمعالجة الوضع . ويضع تسمية المستوى الثالث L3 تركيزه على النهج في العراق بأكمله . والغرض من هذا النهج هو لتجنب الوضع الذي تذهب المساعدات فيه فقط الى سكان المناطق التي يسهل الوصول إليها باعتبارها تحت سيطرة السلطات المالية أو هي آمنة اصلاً . ببساطة، يجب ان تصل المساعدات إلى الناس على أساس مدى ضعفهم ، وليس على أساس موقعهم الجغرافي . وحيث الظروف الخطيرة تجعل من الصعب تسليم المواد وخدمات الإغاثة، فربما من المناسب وجوب وضع افكار جديدة غير تقليدية . وأقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) بأن الكلام اسهل من الفعل.

ولمدة سنتين حتى الآن، فإن المساعدات الإنسانية التي وصلت إلى الناس في وسط وجنوب العراق كانت بصورة متقطعة وغير كافية .وبعد أن نقلت الوكالات مراكز عملياتها من بغداد في عام 2014، أصبح من الصعب عليهم القيام بالتقييم المباشر للاحتياجات على أرض الواقع والتخطيط لمنهج لتقديم المعونة . وبينما تم الاعتراف بمنهج العراق بأكمله باعتباره أمراً ضرورياً، فقد كانت الاجتماعات التنسيقية التي وقعت في بغداد صعبة ومكلفة للموظفين القادمين من إقليم كردستان العراق (KRI) ، بالإضافة الى ان المجموعات القليلة التي بقيت في بغداد لا تملك الموارد مجتمعة

لتقوم بعملية التقييم على نطاق واسع، وتقديمه وفقاً لذلك، هذا حتى من دون اضافة التعقيدات و التحديات الأمنية . ونتج عن تحليل اللجنة السنوي ، حول الوضع الانساني على نطاق البلد ، عن نظرة عامة للحاجات الانسانية للمساعدة في التعريف عن خطط الجهات الإنسانية المنفذة . وهي وثيقة عامة مفيدة، ولكنها لا توفر نوع التفاصيل اللازمة لدعم التخطيط لفئات معينة من السكان.

وتوقفت المساعدات في المناطق المحاصرة من قبل تنظيم القاعدة في العراق والشام ( ISIS ) تماما في بعض الحالات، وغالبا ما تعتمد المساعدات في المناطق التي يصعب الوصول إليها على شخص يصدف ان له معرفة بمواقع واحتياجات السكان في كثير من الأحيان - بسبب اتصالاته مع الأفراد المحليين -بدلا من التقييم المنتظم للحالة. وعلى جماعات الإغاثة أيضا التفاوض للوصول إلى هذه الأماكن، أحيانا مع سلطات الحكومة العراقية المحلية أو الوطنية، وأحيانا أخرى مع العناصر المسلحة . و الخوف هنا من ان يتم وصفهم بأنهم على صلة بتلك العناصر المسلحة مما يقيد جهود الجهات الإنسانية ومدى استعدادهم للتفاوض.

على النقيض من ذلك، وعموما فإن الوصول السهل إلى السكان النازحين في إقليم كردستان العراق ( KRI )، ووجود العديد من الجهات الدولية العاملة في تلك المنطقة، جعلت من السهل على جماعات المساعدات على العمل معا لتقديم تقييم الاحتياجات والتخطيط لتلبيتها. ويعتبر الأمن هو مصدر قلق حقيقي في وسط وجنوب العراق والوصول الى تلك المناطق صعب وخطير في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة التي تهدف لتقديم المساعدة بحاجة إلى تعزيز وجودها فورا في بغداد للتنسيق والتواصل بسهولة أكبر مع بعضهم البعض ومع الحكومة العراقية، لوضع خطط واقعية لتقديم الخدمة المستمرة لما هو ابعد من إقليم كردستان العراق ( KRI ) وأن توفر ما يكفي من الموارد البشرية في المنطقة لتقديم المعونة عندما يكون ذلك ممكنا.

## الشروط والمساعدة

في كل مستوطنة او مخيم للنازحين زارته الوكالة الدولية للاجئين ( RI ) في وسط وجنوب العراق ، اخبرنا منظمو المخيم<sup>(1)</sup> عن الحالات المفردة من المساعدات التي وصلت سواء من الحكومة العراقية أو المنظمات الدولية، مع وعود بكميات مساعدة أكثر في المستقبل، ولكن لم يحدث اي من هذه الوعود . فالحكومة العراقية، ومختلف وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية تقوم بتقديم المساعدة لمرة واحدة، ولا يعودون إلى هذه المخيمات للمتابعة أو تقديم الدعم الإضافي . وكما قال مسؤول احدى المخيمات وهو من المتطوعين، لفريق الوكالة الدولية للاجئين ( RI ) خلال زيارته لبغداد، " الجميع يعمل ... ولكن ليس هناك خطة " . ومعظم النازحين الذين تحدثت معهم الوكالة الدولية للاجئين ( RI ) ذكروا بأن الفرصة اتحت لهم لطلب ما يحتاجونه من مدراء المخيمات، والذين بدورهم اشاروا بأنهم ابغوا هذه الطلبات اما لوكالات الأمم المتحدة او المنظمات غير الحكومية الدولية ، ولكن في ردهم لم يبدو انه كان هناك اي دعم مرتقب.

في إحدى المخيمات في بغداد، عندما طلب المسؤول المتطوع من الحكومة العراقية توفير الف (1000) خيمة كانت النتيجة انهم استلموا فعليا مائة (100) خيمة . ورغم أن هذا كان مفيدا جزئياً ، لكنه ايضا اضطر النازحين للمشاركة بالخيم المكتظة اصلا بالسكان . والحصص الغذائية من القمح التي غطت 400 عائلة في نفس المخيم كانت لمرة واحدة لم يتم تجديدها بعد ذلك . ولازال المخيم يفتقر إلى الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي السليم - والمقيمين كانوا يستخدمون المراحيض المتنقلة في وقت زيارة الوكالة الدولية للاجئين ( RI ) . وبالإضافة فقد حدد المتطوعين أيضا أكثر من مائة ( 100 ) شخص من ذوي الإعاقة، ولكنهم لم يكونوا قادرين على تقديم أي خدمات متخصصة.

وحتى مع هذه التحديات، فإن بعض من النازحين اخبروا اللجنة الدولية للاجئين ( RI ) كيف أنهم جاؤوا إلى هذا المخيم بعد أن كانوا في مخيم آخر في محافظة الأنبار، لأن هذا المخيم يوفر خدمات افضل .

وتقدم الحكومة العراقية ومن خلال وزارة الهجرة والمهجرين (MoMD)، بعض الدعم للنازحين، ولكنه لا يغطي سوى جزء بسيط من الاحتياجات . وفي الوقت الذي اعلنت فيه حكومة إقليم كردستان العراق مؤخرا عن عدم قدرتها على الاستمرار في مساعدة النازحين ممن هم في ولايتها دون مساعدة دولية كبيرة، فإن الحكومة العراقية لم تتمكن حتى من مواكبة النازحين في منطقة الوسط والجنوب في المقام الأول.

وحتى بعض الانظمة ، مثل نظام التوزيع العام (PDS) والذي يقدم الدعم الغذائي الشهري لأعداد هائلة من العراقيين<sup>(22)</sup>، لم يتم تعديله للحفاظ على خدمة العدد نفسه من المواطنين في مواقع جديدة . وقال بعض النازحين للجنة الدولية للاجئين ( RI ) بانهم واجهوا بعض الصعوبات البسيطة في

(1) معظم المخيمات التي يسكنها النازحون والتي قامت بزيارتها اللجنة الدولية للاجئين (RI) تتمتع بحكم ذاتي على نحو فعال أما من قبل احد المقيمين في المخيم او من قبل ( مجموعة مقيمين ) ممن يتولون زمام الامور في المخيم من ناحية التنسيق والادارة، او متطوعين من المنطقة المحلية يأخذون على عاتقهم المسؤولية.

(2) قيل بدا الازمة الحالية، كان نظام التوزيع العام يعتبر مصدر الاستهلاك الغذائي لثلث الشعب العراقي، واكثر من نصف كمية استهلاك الفقير <http://www.irinnews.org/report/97991/less-dependent-on-food-rations>

تسجيل مواقعهم الجديدة مع برنامج نظام التوزيع العام ( PDS ) وبأنهم تلقوا على الأقل حصة واحدة من المواد التموينية ، ولكن معظم أشاروا إلى بطء عملية إعادة التسجيل ، وبأنها مبهمه ، وغير فعالة . واحيانا تكون كالات المعونة قادرة على ملء الفجوة بينما ينما ينتظر الناس دورهم التسجيل الجديد ولكن العديد من الناس ببساطة يعيشون دون الحصص الغذائية . يجب على الحكومة العراقية التحسين الفوري لعملية إعادة التسجيل للنازحين حتى يتمكنوا من الاستمرار في تلقي الحصص الغذائية الشهرية حتى في المواقع الجديدة

ومما زاد الوضع صعوبة هو عدم قدرة النازحين على إعالة أنفسهم . ففرص العمل شحيحة اصلا ، وغالبا ما يكون هناك خوفا من من ان يخرجوا إلى المناطق المتحضرة اكثر حيث يمكنكم من العثور فيها على العمل . على الرغم من الجنة الدولية للاجئين (RI) تحدثت مع عدد قليل من الناس ممن تمكنوا من العثور على عمل مؤقت ، أو للانتقال إلى المواقع التي كانت لديهم فيها عوائل و أصدقاء ، للمساعدة في انشاء العلاقات لغرض الدعم ، فالعديد من الآخرين اشاروا ببساطة بانهم يخشون مغادرة المخيمات لغرض العمل أو لأي سبب آخر . وشعروا بأن بغداد تمثل خطرا كبيرا للظهور فيها كوجه غير مألوف . هذا والى جانب صعوبة الحصول إلى أية فرص للعمل المؤقت ، فإن الخطر - الحقيقي او المفترض - يعني ان العديد من الأطفال لا يذهبون الى المدارس وان الناس لا يحصلون على الرعاية الصحية حتى ان كانوا مستحقين وضمن النظم الوطنية.

ويبدو الخوف على السلامة اكثر بين اللاجئين السنة من محافظة الأنبار الذين أجبروا على الانتقال إلى بغداد . فهم ممن يشتبه بهم بشكل روتيني بتعاطف تنظيم الدولة في العراق والشام ( ISIS ) مع ببساطة بسبب مسقط راسهم ، وبعضهم ذكر بأنهم اجبروا على ترك مساكنهم لكونهم في مناطق شيعية وبالتالي، فانهم يعانون الآن نزوحهم الثاني . وبينما يود الكثير من النازحين في بغداد للمضي قدما، لكن حتى هذا الخيار غير موجود لانعدام الامن في المنطقة.

زارت الوكالة الدولية للاجئين (RI) مخيمات متعددة في الانبار وبغداد وبابل حيث كانت الكهرباء فيها اما معدومة او مكلفة ، ولا يوجد مصادر نظيفة للمياه يمكن الاعتماد عليها، وسوء الصرف الصحي، وعمليا عدم توفر الرعاية الطبية . وايضا تفتقر المخيمات الى الغذاء الكافي والمأوى الملائم . وكل يوم يأتي وافدين جدد الى المخيمات ، ولكن ببساطة وبالنظام الحالي والخطط الشحيحة لا يوجد سبيل لتوفير الاحتياجات لمن هم في حاجة اليها.

وفي مخيم واحد للنازحين الذي زارته الوكالة الدولية للاجئين ( RI ) في الانبار، وأشار المنظم الى بركة من مياه الصرف الصحي بعمق عدة بوصات في مدخل مبنى مهجور قريب والذي كان أول ملجأ في المخيم . مياه الصرف الصحي هذه كانت تتساب من الطوابق العليا، وقدر مضيفنا بان هناك مرحاضاً واحداً لكل 120 شخصاً، بينما توصي المعايير الدولية مرحاضاً واحداً لكل 20 مستخدم . وقد طلبوا أكثر ، ولكن حتى الآن لم يتم استلام أي منها . وتم استحداث خطة لنظام المياه والصرف الصحي من قبل الحكومة العراقية ولكن لم يتم تنفيذها . و الوحدات الطبية المتنقلة تم نصبها لكن لم يتم فتحها فعليا ولا يوجد لها اي كادر .

تتم إدارة المخيم من قبل فريق حيوي ونشط من النازحين الذين يبذلون قصارى جهدهم من أجل حل المشاكل، ولكن عدم وجود دعم من الحكومة العراقية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية جعلت من المستحيل عمليا للمخيم من تلبية المعايير الإنسانية او حتى الأساسية . والواقع لانعدام التواجد والدعم يرجع الى حد كبير إلى المخاوف الأمنية . فبالإضافة إلى كونه في محافظة الأنبار عموما، حيث يسيطر تنظيم الدولة في العراق والشام ( ISIS ) على أجزاء كبيرة من الأراضي، فإن موقعه بين الرمادي والفلوجة لا يبعث على الارتياح ويضعه بالقرب ليس فقط ضمن اراضي تنظيم القاعدة في العراق والشام ( ISIS ) ولكن أيضا لأعمال العنف الجارية في هاتين المدينتين . وقالت أحد المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها تاريخ طويل من البرامج في الانبار للوكالة الدولية للاجئين ( RI ) بأنها لم تعد ترسل الغربيين الى المحافظة حفاظا على سلامتهم . ومع شعور المنظمات بالحدز الشديد حول الذين يمكنكم السفر لمثل هذه المنطقة ، ومع القتال الفعلي القريب جدا ، فليس من المستغرب شحة المساعدات الإنسانية . ومع ذلك، فإن هذه المشكلة يجب معالجتها.

والعراق هو ليس أول كارثة إنسانية معقدة تعاملت معها الأمم المتحدة وشركائها . ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) العمل مع شركائه لإيجاد طرق مبتكرة لتقديم المساعدات في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وينبغي تبني وتطبيق الحالات الناجحة لمناطق اخرى بواقف مماثلة في العراق على الفور . ففي سوريا، على سبيل المثال، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية بدأت تمعن النظر في كيفية دعم الجماعات المحلية مع الموظفين المحليين لتقديم المساعدات التي يحتاجها المواطنين بشدة.

## دور المجموعات المحلية

في أي أزمة إنسانية فإن السكان المحليين والمجتمعات المضيفة عادة ما يكونون من أول المستجيبين . ومع خطورة الوضع للمنظمات الدولية من العمل في الكثير من الأراضي في جنوب ووسط العراق ، فإن جزءاً كبيراً من المساعدات المنقذة للحياة للنازحين تأتي من المنظمات غير الحكومية العراقية ومن المتطوعين الذين يعرفون المناطق المحلية ولهم اتصالاتهم يعرفون كيفية الوصول إلى المجتمعات التي يعيش فيها النازحين . وغالبا هم انفسهم من تلك المجتمعات .



وبينما تقدم المنظمات غير الحكومية العراقية الوطنية والمحلية ومجموعات من المتطوعين الدعم للنازحين داخليا في المناطق التي يمكن الوصول إليها، فلا زالت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي من شأنها أن تساعد عادة في تنسيق وتمويل عملهم مفقودة. ونتيجة لذلك، فإن الاستجابة الإنسانية التي تجري في وسط وجنوب العراق تعتمد على مجموعات ذات نطاق صغير (ولو أنها في كثير من الأحيان تتميز بالجودة والتحرك السريع) والتي تكافح بسبب - نقص التمويل والدعم - لتقديم المساعدات الكافية عن أساس منظم.

أثناء وجودهم في بغداد، التقت الوكالة الدولية للاجئين (RI) مع ممثلي مجموعات متعددة من المتطوعين العراقيين الذين شكلوا فرقا لتقديم المساعدة للنازحين. وفي المناطق التي يعرفونها ويعرفون كيفية الوصول إليها، حددوا نوع المساعدات التي يحتاجها النازحون. وقاموا بجمع الأموال التشغيلية من العامة ومن معارفهم الشخصية، وقاموا بالاستغناء عن أشياء مثل المكاتب الرسمية التي من شأنها أن تكلف مالا إضافيا. ثم قاموا بعدها بشراء اللوازم أو الخبرة حسب الحاجة، وسافروا مباشرة إلى مجتمعات النازحين لتقديم الدعم. وفي الغالب، لم يتم تسجيل هذه المجموعات الناشطة كمنظمات غير الحكومية (على الرغم من أن قلة منهم اتخذت هذه الخطوة). وأوضحوا أن عملية التسجيل لديها عدد من الطلبات المحددة خارج قدراتهم مثل المكاتب والمعدات وجود مجلس ادارة رسمي. كما أنهم عموما ليسوا على اتصال مباشر مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، أو الحكومة العراقية بالنسبة لعملهم الاغاثي. أنهم يعرفون أن هذه الوكالات والجماعات موجودة، ولكن في كثير من الأحيان لا يعرفون كيفية الوصول إليهم للتعاون معهم. ومع ذلك، فهم يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية بشكل مكثف للتنسيق مع بعضهم البعض من أجل تسليط الضوء على السكان المستضعفين والتأكد أيضا من عدم ازدواجية العمل فيما بينهم. كما أنها يهتمون أيضا بالمبادئ الإنسانية في عملهم، ومهتمين في الشراكات مع المنظمات التي يمكن ان تدعمهم وان تساعد على التعلم والتطور.

خلال زيارتهم الى العراق في أغسطس، انضمت الوكالة الدولية للاجئين (RI) مع مجموعة مساعدة عراقية في زيارة لمجمع للنازحين (IDP) في محافظة بابل. وكانت معظم العائلات النازحة هناك هي من الانبار وديالى، وصلاح الدين على مدى 18 شهرا الماضية، ويصل اناساً جدد كل أسبوع. وكان كثيرون منهم يعيشون مع عوائل مضيقة في جميع أنحاء المنطقة، و يتجمعون في موقع في المدينة لتلقي المساعدات عندما تتوفر. في اليوم الذي زارت فيه الوكالة الدولية للاجئين (RI) كان هناك توزيع للمواد الغذائية لنحو 70 عائلة، وتم عقد مجموعة للنساء للتجمع ومناقشة احتياجاتهم الخاصة، وتواجد عدد قليل من أعضاء مجلس المحافظة المحلي، ومجموعة مشرفة والتي ساعدت في التنظيم والإشراف و الدعم للنازحين، حيث هم متواجدين للتحدث إلى الناس عن احتياجاتهم ومعرفة ما إذا كان هناك اي من الوافدين الجدد. وقام بعض المتطوعين الشباب بمشاركة واشغال الأطفال في اللعب، في حين أن احد المتطوعين الذي كان أيضا طبيبا بدأ يطوف بالمكان يتفقد ما اذا كان احد المواطنين بحاجة الى عناية طبية.

وتحدث أعضاء مجلس المحافظة للوكالة الدولية للاجئين (RI) حول التحديات التي يواجهها في دعم النازحين. فمن الناحية النظرية، كان من المفترض أن يحصل مجلس المحافظة على مساعدة من الحكومة المركزية لدعم النازحين، ولكن في الواقع، لم يحدث سوى القليل من الاتصال المهم بين الطرفين. وتم ادخال النازحين في نظام الرعاية المحلي، على سبيل المثال - في الرعاية الصحية - ولكن كان من الصعب استيعاب الأعداد الكبيرة من السكان الجدد ممن هم بحاجة إلى الخدمات. ووضح احد أعضاء المجلس في ذلك اليوم كيف أنه في بعض الأحيان يقوم شخصيا بأحالة الناس للانخراط بنظام الرعاية الطبية من أجل حصولهم على الرعاية في الوقت المناسب حتى لو لم يستطيعون تحمل مصاريفه.

وتحدثوا أيضا عن كيفية ان اثنتين من المنظمات غير الحكومية الدولية قد نظمت اثنتين من المبادرات التدريبية المختلفة تهدف إلى إعطاء الفرص للنازحين لكسب العيش. وكانت المنظمات غير الحكومية الدولية على اتصال مع مجلس المحافظة المحلي للبدء بالعمل وان المجلس رحب بهم. ولكن عندما فشلت المشاريع لعدم وجود التخطيط والمتابعة، اصبح المجلس مترددا بصدد الاستمرار في محاولته لانشاء اتصالات أخرى مماثلة مع مجموعات المساعدة. وكانت علاقتهم مع منظم احدى المجموعات المحلية مثمرة، برأي الوكالة الدولية للاجئين (RI)، ولكنه لم يكن جزءا من خطة منهجية للعثور على النازحين وربطهم بمجموعات التي يمكن أن تساعد. وكما هو الحال في مناطق أخرى زارتها الوكالة الدولية للاجئين (RI)، فإن الكثير من الدعم المتاح يعتمد على علاقات بين الافراد المحليين -بعض الأحيان في مناصب رسمية وأحيانا لا- بمساعدة متطوع أو أحد موظفي مجموعة.

وردد النازحون في هذا الموقع مرارا وتكرارا للوكالة الدولية للاجئين (RI) بأنهم لم يتلقوا أي زيارة أو أي مساعدة من أي منظمة أخرى غير من المتطوعين المحليين الذين كانوا يستضيفون فريق الوكالة الدولية للاجئين (RI) ويبدو أن بعضهم كان بالفعل على اتصال مع أعضاء المجلس المؤقت لقضايا مختلفة، ولكن أعدادهم كانت قليلة وأشاروا إلى أن المساعدة الكافية كانت نادرا ما تتاح. وبالتالي فالكثير منهم يعيشون دون مصدر مضمون للمياه النظيفة والكهرباء، وكانوا يعتمدون على توزيع المواد الغذائية، وكانوا ببساطة يحاولون العيش بأي وسيلة ممكنة.

في مواجهة النزوح الراهنة والتحديات الأمنية التي صاحبها، اصبح المجتمع المدني العراقي وبضمنها الجماعات -تم وصفها - أكثر ترابطا من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن غالبية هذه الجماعات ببساطة غير محسوبة ضمن تقديرات النظام الإنساني الأكبر بقدراته الخاصة وموارد لوسط وجنوب العراق. وهذا مع الاسف مفهوم خاطيء، حيث ان اتاحة هذه الفرصة للجماعات في التقييم، والتخطيط، و تنفيذ مشروعات المساعدة سيزيد من كمية المساعدة المتاحة، وسيخلق شراكات مع الأفراد العراقيين والجماعات التي سيكون لها امكانية الوصول إلى بعض المناطق التي يصعب على المنظمات الدولية للوصول إليها.

## دعم المجموعات المحلية

حتى مع الاستثمار الدولي (خصوصاً من قبل الولايات المتحدة) في بناء المجتمع المدني على مدى العقد الماضي، ما يزال قطاع المنظمات غير الحكومية في العراق غير واضح. وقد بدأ بناءه ببطء في العام 2003، حيث كانت الجهات المانحة متحمسة لتمويل بناء القدرات للشباب والتنفيذ المباشر للمشاريع في مجالات مثل العدالة وتسوية النزاعات. وبينما ساعد هذا الدعم زيادة أعداد الجماعات والأنشطة التي نفذتها، فإنه قد لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة قدرتها. الآن، ومع تضائل الاهتمام الدولي على العراق على مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك دعم أقل لبناء المجتمع المدني -بما في ذلك الجماعات الإنسانية.

يجب على حكومة الولايات المتحدة توسيع برامج بناء القدرات الإنسانية خاصةً للجماعات المحلية العراقية التي تقدم المساعدة الإنسانية، أو التي ترغب في القيام بذلك. وسيكون هذا استمراراً لإعمال بناء المجتمع المدني الذي بدأته الحكومة الأميركية في العراق، ولكن مع تحويل التركيز (أو بتركيز إضافي) على المساعدات الإنسانية. إن أنشطة بناء القدرات غالباً ما تكون عنصراً من منح التمويل، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام إلى محتوى معين في هذه البرامج، ويجب أن تكون قائمة على أساس الاحتياجات التي اقترحتها الجماعات. وخلال بعثات الوكالة الدولية للاجئين (RI) السابقة إلى الشرق الأوسط، تحدثوا في مناسبات عديدة مع المجموعات المحلية التي شاركت في برنامج الولايات المتحدة الذي يمول أنشطة بناء القدرات والذي حظى بمتابعة شبه معدومة، مثل المنح الصغيرة أو المراقبة التنظيمية، وبالتالي أصبحت التدريبات مضیعة للوقت والجهد. يعتبر هذا درساً مهماً يمكن تعلمه وتحسينه في العراق، حيث إن هناك الآن فرصة ملحة لبناء القدرات الإنسانية في المجتمع المدني في العراق.

هنالك منتدى للمنظمات غير الحكومية في العراق الذي يضم المجموعات العراقية وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، ويهدف إلى أن يكون هيئة للتنسيق وبناء القدرات. وهناك أيضاً عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية العراقية المسجلة، ولها خبرة واسعة في مجال المعونة الإنسانية. وفي بعض الحالات، فإنهم يتشاركون مع الجماعات العراقية المحلية الصغيرة ومع مجموعات المتطوعين الذين يديرون عملية تقديم المساعدة للنازحين في الداخل. مع وجود هذا العدد الكبير من مجموعات المتطوعين والمتحمسين لتلقي التدريب الرسمي، فإن كلا الهيكلتين يمكن أن تكون وسائل فعالة للوصول إلى تلك الجماعات لبناء القدرات وتنظيمياً وتشغيلياً على حد سواء. ويجب على الحكومة الأمريكية من إيجاد سبل لدعم مجموعات المتطوعين العراقية المحلية في مجال العمل الإنساني من خلال منظمات هيكلية تجمعهم تحت رعايتها والتي لديها اصلاً علاقات عمل مع جماعات قادرة أن تفي بمعايير الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضية تواجد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق (USAID) أو عدمه والعاقلة لحد الآن يجب أن يتم حلها فوراً. ويجب على تواجد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق (USAID) تقديم التزام للحفاظ على مهمتها في العراق مفتوحة لمدة خمس سنوات أخرى على الأقل من أجل القيام بمسؤولية التدريب والمتابعة باعتبارها جزءاً من عملها المستمر للمجتمع المدني في البلاد.

ويمكن في وقت لاحق، لمجموعات عراقية أكثر أن تتأهل في نهاية المطاف للحصول على تمويل من الجهات المانحة الدولية والأموال المرصودة في الأمم المتحدة لهذا الغرض<sup>(3)</sup>، ومنهجه المدمج في التنسيق والاستجابة سيحلب المعلومات الجديدة والمطلوبة في التخطيط، جنباً إلى جنب مع إيجاد منافذ دخول أفضل إلى الأماكن التي يصعب الوصول إليها بخلاف ذلك بسبب القضايا الأمنية.

واتفق العديد من النازحين، والمنظمات الإنسانية، والمسؤولين الحكوميين عند حديثهم مع الوكالة الدولية للاجئين (RI) خلال زيارتهم في أغسطس إلى العراق على نقطتين هامتين:

- 1- إن النزوح الداخلي في جنوب ووسط العراق على الأرجح سيزداد سوءاً، ومسألة العودة بشكل عام غير ممكنة، و
- 2- يبدو من المرجح بأن النزوح الداخلي في جنوب ووسط العراق سيكون موضوعاً طويلاً الأمد.

وتراوحت التوقعات حول عدد النازحين الإضافيين في العام القادم من مليون إلى 1.7 مليون، مع اهتمام خاص ركز على المنطقة المحيطة بالموصل، التي كان ينظر إليها باعتبارها على الأرجح الهدف المقبل لتنظيم القاعدة في العراق والشام (ISIS). كما كان هناك اتفاق عام على أن الناس الفارين الموصل لن يتمكنوا من الوصول إلى إقليم كردستان العراق (KRI)، الذين كانوا هم بدورهم قد وضعوا قيوداً على دخول الأشخاص النازحين داخلياً لعدة لشهور الآن. ولن يتمكنوا أيضاً من الفرار للجنوب لأن الرحلة ستكون أطول وأكثر تكلفة وأكثر خطورة لأنها تنطوي على السفر من خلال وسط العراق. وإذا كان مزيد من النزوح هو إشارة إلى أن الوضع الأمني العام في العراق في تدهور، فإن دعم المجموعات المحلية التي لديها فرص الوصول الحقيقي للنازحين هو أفضل وسيلة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية.

كان ديريل كرسكرابر في محافظتي الانبار وبابل في اغسطس من العام 2015

(3) في دورتها الأخيرة من منح الامم المتحدة المرصودة، لاحظت المنظمات غير الحكومية العراقية في بغداد أن هناك فرصاً ضئيلة جداً للانخراط في هذا النظام بالنسبة للمجموعات من خارج إقليم كردستان العراق (KRI). وان العشرين مليون دولاراً (\$20m) تعني في الغالب للجماعات العراقية المدرجين اصلاً في قوائم الامم المتحدة، وبالإضافة إلى أنه تم إجراء العملية بالكامل باللغة الانكليزية.